

دراسات خارج الملف

مشروع عُلْمَنَة السياسة وتأسيس الدولة المدنية في الغرب المسيحي من خلال «اللفيathan» لتوماس هوبز

د. شراد هشام^(١)

ملخص:

إن الهدف من هذا المقال -كما يتضح من خلال العنوان- هو التساؤل عن إمكانية وجود مشروع «عَلْمَنَة» للسياسة في الفكر الأنجلوسكسوني من خلال «اللفيathan» لتوماس هوبز. بالنظر إلى طبيعة الدين و«بذرتة الطبيعية»، وقضية «التحول الديني» الناتجة عنهما، وكذلك تعارض «بنية الإيمان» مع «بنية الالتزام السياسي»، فإن توماس هوبز يخلص إلى ضرورة قيام وإحلال سياسة عقلية محضة بهدف ضبط العلاقة بين السياسة والدين من جهة وإرساء أسس الدولة المدنية من جهة أخرى. وبما أن السلطة السياسية هي نتاج بحث «للعقد الاجتماعي» الذي ينشأ بين الأفراد، فإن كل سلطة هي سلطة سياسية علمانية يُخضع بموجبها الحاكم السياسي الأفراد ورجال الاكليروس لسلطة «اللفيathan»، أي الدولة.

الكلمات المفتاحية: اللفيathan، توماس هوبز، الدولة المدنية، العلمانية، الدين.

Abstract:

The content of this article, as indicated by its title, is to ask the possible existence of a project for the secularization of politics in Anglo-Saxon thought through the "Leviathan" of Thomas Hobbes. Given the nature of religion, its "natural seed" and the "transformation of religion" which results from it, as well as the incompatibility of the "structure of faith" with that of "political obligation", Thomas Hobbes concludes his reflection by insisting on the establishment of a purely rational

لكل الأفراد بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية والدينية. وقد استعمل مصطلح العلمانية لأول مرة في فرنسا سنة ١٨٧١ في سياق جملة التساؤلات التي تناولت قضية التعليم وإشكالية مضمونه الديني والطائفي. إلا أن فرنسا لم تتبنَّ العلمانية إلا في بداية القرن العشرين عن طريق إصدارها قانون ٩ من ديسمبر ١٩٠٥ (المتعلق بالفصل بين السلطتين الزمنية والروحية)، ثم إدراج مبدأ العلمانية في الدستور الفرنسي سنة ١٩٤٦ والتأكيد عليه في دستور ١٩٥٨.

يمكن أن نؤرخ للعلمانية الفرنسية بتوقيع ملك فرنسا هنري الرابع (Henri IV) (١٥٥٣-١٦١٠) على مرسوم نانت (L'édit de Nantes) بتاريخ ١٣ من أبريل ١٥٩٨ الذي تم بمقتضاه وقف الصراعات الدينية المسيحية التي عرفتها

policy, and this in order to regulate the relationship between politics and religion on the one hand and establish the foundations of civil state on the other. Given that political power is the result of the "social contract" established between men, it follows that all power is a secular political power, by which the sovereign retains the right to subjugate men and the clergy to "Leviathan" authority, that is, the state.

Keywords: Leviathan, Thomas Hobbes, civil state, secularism, religion.

مقدمة:

يُشير مصطلح العلمانية إلى ظاهرة سياسية بالدرجة الأولى، وهو يعني حياد الدولة المدنية ومؤسساتها تجاه مختلف الطوائف الدينية والثقافية والاثنية المكونة للمجتمع وعدم الاعتراف بها. كما يشير هذا المصطلح كذلك إلى حرية التعبير التي تضمنها الدولة العلمانية

جاك روسو في التساؤل حول «القوانين» التي تحكم حياة المواطنين والأفراد في المجتمعات و«العقد» الذي ينشأ بينهم كضمان للعيش في سلام وحرية.

في هذا المقال، سنحاول تسليط الضوء على جانب واحد من جوانب الاطراد التاريخي لفصل الدولة عن الدين، الذي تم في إثره عُلْمَنَة السياسة في الغرب المسيحي. في هذا السياق، نقترح معالجة ارتباط الدين بالسياسة من جهة والدولة والكنيسة من جهة أخرى من خلال كتاب الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز المعنون «اللفيائان»^(٢)، إذ تكمن أهمية هذا الكتاب في كونه يشكل الإرهاصات الأولى للتفكير الفعلي والتأمل في العلاقة بين المجال السياسي والمجال الديني، وكذا شروط قيام سياسة علمانية في إطار الدولة الحديثة.

الإشكال السياسي للدين:

أصدر توماس هوبز مؤلفه «اللفيائان» في عام 1651، أي خلال مرحلة تاريخية حرجة بالنسبة لإنجلترا التي عرفت حروباً سياسية ودينية منذ 1640. ويعتبر هذا الوضع السياسي الذي عرفته إنجلترا عاملاً مهماً -بالإضافة إلى تأثير الفيزياء الحديثة- في بلورة فكر توماس هوبز. فقد عرفت

(٢) أصدر توماس هوبز كتابه «Leviathan, or The Forme and Power of Common-wealth Ecclesiasticall and Civil»، في عام ١٦٥١، وقد تُرجم إلى اللغة العربية تحت عنوان «اللفيائان، الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة». واللفيائان هو وحش بحري ضخم ذكر في الكتاب المقدس العبري (التوراة)، وهو يرمز -عند توماس هوبز- إلى الدولة، التي لا بد أن تثير الخوف والرهبية في نفوس أفراد المجتمع حتى يتسنى لها إحلال وضمان الأمن والسلام.

أوروبا في القرن السادس عشر بين الكاثوليك والبروتستانت. وقد شكل توقيع مرسوم نانت أحد أهم المحطات في تاريخ العلمانية في أوروبا كونه -فضلاً على أنه أضفى إلى وقف الصراع الديني والتأسيس لثقافة التسامح الديني بمنح الأقلية البروتستانتية حرية المعتقد والمساواة مع الأغلبية الكاثوليكية أمام القانون- قد مهد لإلغاء الطابع الديني للدولة باتخاذها موقفاً محايداً تجاه الطائفتين المتصارعتين والإقرار بالحرية الدينية لكل منهما.

والواقع أن فلاسفة عصر الأنوار ومن سبقهم قد أسهموا كثيراً في زرع أفكار العلمانية، ففي حين ذهب كل من ديكارت وسبينوزا إلى القول بعدم وجود خلاف بين العقيدة المسيحية والعقل، ومن ثمة نبذهما لفكرة احتكار رجال الأكليروس للحقيقة الدينية، فإن فلاسفة عصر الأنوار جعلت من العقل مصدراً وحيداً للحقيقة، واعتبرت الدين ورجاله أعداء للعقل والأنوار، لذا فقد أدان هؤلاء الأنظمة السياسية المبنية على الفكرة الدينية، وجعلوا من علمانية التعليم والمدرسة أداة لتحرير الفكر من اضطهاد الدين.

أما في الفضاء الأنجلوساكسوني، فيعتبر الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) أول فيلسوف فكر في قيام «عقد اجتماعي» بين الأفراد كضرورة من أجل وضع أسس وأركان الدولة المدنية عن طريق عُلْمَنَة السياسة، وهو ما يؤول بالضرورة إلى التسامح الديني. وقد سبق هذا الأخير كل من مونتيسكيو وجون

التاريخي والسياسي تشكلت الرؤية السياسية لتوماس هوبز^(٤)

لم يقتصر توماس هوبز على سبذ الادعاءات المتعارضة التي تتبادلها السلطان، الزمنية والروحية، وتأييد طرف على حساب طرف آخر بالقول بشرعية أحدهما على الآخر، بل إن هذا الأخير حاول معرفة حقيقة وطبيعة العلاقة الوثقى التي تربط السياسة بالدين، وتوصل إلى تصور جديد «لما يجب أن تكون عليه هذه العلاقة».

كان الفصل بين الدولة والكنيسة يتراعى لتوماس هوبز على أنه حدث فريد ومميز في تاريخ الإنسانية، فهو بالنسبة له مُحَبَّدٌ، ولكنه مُسْتَبَعَدُ الحدوث^(٥). ومن ثمة، فإن توماس هوبز لم يحرص فقط على تبيان شرعية الفصل بين السلطتين، بل كذلك على إمكانية التأسيس له. في هذا الصدد، يقترح هوبز -من أجل ضبط العلاقة بين السياسة والدين- ضرورة قيام وإحلال سياسة عقلية وعلمانية محضة يتصورها كنتيجة حتمية لمجموعة من العوامل:

١. طبيعة الدين و«بذرتة الطبيعية». وهو ما يُحيل إلى فكرة «التحول الديني».
٢. تعارض «بنية الإيمان» مع «بنية الالتزام السياسي».
٣. إرساء أسس الدولة كنتيجة «للعقد الاجتماعي» وعلمنة السياسة.

(4) Dhilly, Olivier. Comprendre la philosophie, op.cit., p.152.

(5) Dumouchel Paul, « La religion comme problème politique », Revue du MAUSS, 2003/2 (no 22), p. 236-247. DOI: 10.3917/rdm.022.0236. URL: <https://www.cairn.info/revue-du-mauss-2003-2-page-236.htm>

إنجلترا فوضى سياسية عارمة، عرفت بداياتها الأولى بعد معارضة البرلمان للسلطة الملكية التي كان شارل الأول (Charles I of England) يمارسها بصورة «مطلقة». كرد فعل على «عريضة الحقوق» للبرلماني جون بيم (John Pym) حلَّ شارل الأول البرلمان عام 1629، وجمع السلطتين السياسية والدينية في يده، وحكم إنجلترا بمفرده، وكانت سلطته مطلقة لغاية 1640. في عام 1641، اندلعت الحرب الأهلية بإنجلترا بين «الرؤوس المستديرة» (Round heads) الموالين للبرلمان من جهة، و«الفرسان» (Cavaliers) وهم أنصار الملك، من جهة أخرى^(٣).

في ١٦٤٦، تم توقيف شارل الأول وهو ما أدى بالثورة إلى الراديكالية؛ وذلك بتأسيس البرلمانيين البروستنتانيين، وعلى رأسهم البرلماني أوليفر كرومويل (Olivier Cromwell) «لجيش النموذج الجديد» (New Model Army)، الذي أصبح القوة الأولى في بريطانيا. وقد كان أعضاء هذا الجيش البروستنتانيون يؤمنون بأنهم وسيلة لتحقيق إرادة الإله في بريطانيا. في ٣٠ من يناير ١٩٤٩، أُعِدِمَ الملك شارل الأول وأُسِّسَتِ الجمهورية الأولى والأخيرة في تاريخ بريطانيا، تحول خلالها نظام الحكم تحت سلطة كرومويل إلى دكتاتورية عسكرية. بعد وفاة هذا الأخير في عام ١٦٥٨، وإفشال محاولة توريث السلطة لابنه، تمكن البرلمانيون الناجون من الفوضى من إعادة تأسيس الملكية في عام ١٦٦٠ لصالح شارل الثاني. في هذا السياق

(3) Dhilly, Olivier. Comprendre la philosophie, op.cit., p. 152.

المسيحية بمثابة «جانب معزول» من جوانب الإشكال السياسي الذي يطرحه الدين.

يتفق علماء الأنثروبولوجيا والكثير من المختصين في الشأن الديني على أن الإنسان كائن ديني (Homo religiosus)، إذ إنه -حسب توماس هوبز- متدين بالضرورة والدين بالنسبة للإنسان -الذي يميزه عن الحيوان- هو حتمية لا مناص منها. نشير هنا إلى أن توماس هوبز لا يقصد «بالضرورة» ديانة بعينها، وإنما يعني بذلك ما يسميه «بذور الدين الطبيعية» (the natural seed of religion)، التي يعتبرها بمثابة «المنبع» الذي تتدفق منه كل أنواع «العبادات وأشكال المعتقدات» (ceremonies so different)، وهو ما يفسر تحولات الديني التي ليست لها نهاية ولا أهداف في حد ذاتها؛ فقد تزول بعض الأديان ولكن سرعان ما تعوضها أديان أخرى، فالشعور الديني لا ينطفئ أبداً. يقول توماس هوبز في هذا الصدد: "نظراً لعدم وجود علامات ولا ثمار للدين إلا في الإنسان وحده، لا سبب يدعونا للشك في أن بذرة الدين هي أيضاً موجودة في الإنسان فقط، وهي تقوم على صفة مميزة، أو على الأقل على درجة عالية من هذه الصفة، لا وجود لها في المخلوقات الحية الأخرى"^(٦).

مما لا شك فيه، أننا نجد في هذا الاقتباس إشارة من توماس هوبز إلى أن الإشكال

ما المشكل السياسي الذي يطرحه الدين؟ بالنسبة لمن عاصر توماس هوبز، يتجلى المشكل السياسي الذي يطرحه الدين في تعارض قوانين وأوامر الحاكم السياسي مع التشريعات الدينية واللاهوتية، وبالتالي يجد الفرد نفسه أمام خيارين: إما مخالفة وخرق الالتزام (اليَمين) السياسي وانتهاكه، أو على العكس من ذلك، أن يخضع دون تحفظ لسلطة الحاكم السياسي على حساب قناعاته ومعتقداته الدينية. وعلاوةً على ذلك، فإن هذا المشكل السياسي الذي يطرحه الدين يتجلى كذلك في موقف الفرد البروستوناني من التزاماته السياسية تجاه الحاكم السياسي الكاثوليكي: هل الفرد -بحكم تمتعه بحرية الضمير- هو مُلزمٌ بِتَبَيُّ ديانة الحاكم السياسي؟ هذا الإشكال السياسي الذي يطرحه الدين هو نابع كذلك عن حالة الغموض والريبة والفوضى الناجمة عن عدم القدرة على إعطاء إجابات حقيقية ومقنعة لجملة هذه التساؤلات.

في هذا الإطار، لم يحصر توماس هوبز تفكيره فقط في هذه القضية التي شكلت هاجساً بالنسبة لمعاصريه، بل حاول إيجاد «صيغة مجردة» لهذه الإشكالية، بحيث تغدو صراعات أوروبا المسيحية التي مزقتها الحروب الدينية بمثابة حدث فريد ومميز في تاريخ البشرية، بمعنى أنها تُحيل إلى معنيين: «معضلة كونية» تكمن في العلاقة بين السياسة والدين؛ أما المعنى الثاني فيكمن في اعتبار الحروب الدينية التي مزقت أوروبا

(٦) توماس هوبز، اللقيان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، (ترجمة ديانا حبيب حرب وبشرى صعب)، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١١، ص ١١٤.

المفصلي والوثيق بين الدين والسياسة وتحالفهما في إطار الأنساق المنظمة لحياة الأفراد، داخل المجتمعات المختلفة. وانطلاقاً من هذه الملاحظة، أمكن القول بأن الدين لا يطرح أي إشكال لمنظومة السياسة، كون الدولة والكنيسة تصبوان إلى الهدف نفسه، وهو تحقيق "السلم المدني". ولعل هذه الفكرة تحيلنا إلى إمكانية اعتبار كل من الدولة والكنيسة مؤسستين متكاملتين، أو بالأحرى إمكانية احتواء إحداهما للأخرى، ومن ثمة تشكيلهما لمؤسسة واحدة وانصهارهما في قالب واحد، وبالتالي إعادة النظر في الأطروحات التي تتعرض غالباً إلى إشكالية التعارض والصراع والصدام بين الدولة والكنيسة أو السياسة والدين.

يقر توماس هوبز في هذا الصدد، بأن الدولة والكنيسة كليهما، تبحثن عن السلطة والانفراد بها، فرجل الدين ورجل السياسة لا يمكنهما ولا يريدان اقتسام السلطة، وهو ما يفسر الصراع والصدام الذي غالباً ما ينشب بين السلطة الروحية والسلطة الزمنية. وعلوفاً على ذلك، فإن هذا الصراع ناتج كذلك عن تعارض "بنية الإيمان" مع "بنية الالتزام السياسي"؛ فالسلطة الروحية والسلطة الزمنية، كل منهما، تقيمان بين أفراد المجتمع الواحد لروابط تبعية وخضوع غير متلائمة وغير متوافقة، ومن ثمة فكل محاولة لتوحيد هاتين المؤسستين وانصهارهما في مؤسسة واحدة، سيؤدي إلى حالة عدم الاستقرار الاجتماعي وزرع بذور العصيان والفتنة.

السياسي الذي يطرحه الدين لا يمكن حله والقضاء عليه عن طريق «إلغاء الدين»، فهذا الحل مآله الإخفاق والفشل لا محالة، فالدين، بالنسبة له، هو عامل سلبي، ولكنه في الوقت نفسه «وهم ضروري» و«أفيون» لا يمكن للبشرية أن تقلع عن إدمانه^(٧).

يباشر هوبز بحثه في الأسباب الكامنة وراء "ختمية" الدين وضرورته بالنسبة للإنسان، بحيث يبدو كمرتكز في طبيعة الإنسان لا يمكن اجتثاثه، وهو ما يفسر المنزلة التي يتبوؤها الدين داخل المجتمعات. في هذا الإطار، يؤكد توماس هوبز على أن الدين هو نتاج لأربعة أمور، هي كالتالي: "[...] الاعتقاد بالأنشباح (opinion of ghosts)، الجهل بالأسباب الثانية (ignorance of second causes)، تعبد البشر تجاه ما يخافونه (devotion towards what men fear)، واعتبار الأشياء العرضية توقعات (taking of things casual for prognostics)، تكمن البذرة الطبيعية للدين؛ وقد نمت، بسبب اختلاف تخيلات وأحكام وأهواء البشر المختلفين، لتصبح طقوساً مختلفة"^(٨).

ولما كانت "البذرة الطبيعية للدين" متجذرة ومتأصلة في الإنسان فقط، وضعت الأديان بهدف جعل الأفراد "أكثر استعداداً للطاعة واحترام القوانين والسلام والرحمة والمجتمع المدني"، وهو ما يفسر تاريخياً، ذلك الارتباط

(7) Dumouchel Paul, « La religion comme problème politique », op.cit.

(٨) توماس هوبز، اللقيانان: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ١١٩.

بسلطة الاكليروس، وأن المسيح لم يُورث لاتباعه أي سلطة سياسية، بل على العكس، من ذلك فقد حثهم المسيح على الخضوع، بدون أي تحفظ، إلى سلطة الحاكم السياسي، إذ إنه لا وجود لجمهورية أو حكومة مسيحية؛ لأن «ملكوت الرب» لا وجود له في العالم الأرضي.

في القسم الرابع والأخير، وهو معنون «في مملكة الظلام» (Of the kingdom of darkness)، يعالج توماس هوبز «الدين كما فهمَ تاريخياً»، أي فهمَ بطريقة خاطئة ومزيفة، إذ نجد أمثلة عن هذه التفسيرات الخاطئة للدين، ومنها التعدي الصارخ «للمؤسسة البابوية» على سلطة ملوك وأباطرة أوروبا.

في هذا الإطار، يتطرق توماس هوبز-في الفصل السابع من القسم الأول- إلى تعريف الإيمان وما يميزه عن المعرفة العلمية، بقوله: «وبالتالي، حين تتم صياغة الخطاب في كلام والبدء بتعريف الكلمات، والمباشرة بربطها في تأكيدات عامة، ويربط هذه الأخيرة في أقيسة (Syllogisms)، فإن النهاية أو المجموع الأخير يسمى الاستنتاج، وفكرة الذهن المستدل عليها هي تلك المعرفة المشروطة، أو معرفة ترابط الكلمات، وهي ما يسمى بالعلم»^(١).

يتضح مما تقدم في هذا الاقتباس أن الإنسان يتقبل الخطاب المدعم بالبراهين والحجج، وهو ما يطلق عليه «علم» يُعرف في جوهره على أنه اطراد لمجموعة من العلاقات

كتاب «اللفيathan» مُقسم إلى أربعة أقسام: القسم الأول عالج موضوع «في الإنسان» (Of man) وهو يصف «الطبيعة البشرية كما هي»، وفيه يشير هوبز في الفصل الثاني عشر (١٢) المعنون بـ«في الدين» إلى الارتباط التاريخي بين الدين والسياسة، أو بعبارة أخرى «العلاقة بين الدين والسياسة كما تم تصورها والنظر فيها». هذا القسم الأول من كتاب «اللفيathan» يعتبره الفرنسي جون تيريل (Jean Terrel) بمثابة القسم الانثروبولوجي (la partie strictement anthropologique du Léviathan من «اللفيathan»^(٩).

أما القسم الثاني فهو معنون بـ«في الحكومة» (Of common-wealth) ويعالج فكرة «الجماعة السياسية كما يجب عليها أن تكون»، أي أن هوبز-في هذا الفصل الثاني- يعالج فكرة الحكومة المثالية التي بمقدورها الاستمرار والدوام، في مقابل المؤسسات السياسية الآيلة للزوال، التي عرفتها الإنسانية على مر مراحل التاريخ المختلفة.

أما القسم الثالث، فجاء عنوانه «في الدولة المسيحية» (Of christian common-wealth)، وفي هذا القسم، يتعرض توماس هوبز إلى موضوع تفسير الكتابات المقدسة، أو بعبارة أخرى «الدين المسيحي كما يجب أن يفهم»، فالدين المسيحي -حسب هذا الأخير- لا يقر

(9) Cf. Jean Terrel, « L'anthropologie de la religion dans le Léviathan », in, KLESIS-Revue philosophique, n°12/2009. DOI: https://www.revue-klesis.org/pdf/4_Terrel_Hobbes.pdf

(١) توماس هوبز، اللفيathan: الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة، ص ٧٣.

في هذا الإطار نجد في الفصل الثاني عشر عرضاً لأسباب التحول الديني، وهي تنحصر في أربعة عوامل: الجمع بين الأضداد في المعتقد الواحد كون «الإنسان قد يوحى إليه بأمر كثيرة تفوق العقل الطبيعي، ولكن ليس بأي شيء يناقضه»، بالإضافة إلى ممارسة رجال الكليروس لأمر منافية لما يدعون له، أما العامل الثالث فيتعلق كذلك بفضيلة رجال الكليروس وطبيعة علاقتهم بالآخرين، كون «الذين يجنون فائدة شخصية إنما هم يعملون لحسابهم الخاص، وليس حباً بالآخرين»: أما العامل الأخير، فهو عدم تدعيم الديانات بالمعجزات والوحي الإلهي^(١٢).

هذه العوامل الأربعة تُحيل إلى ما نسميه -في إطار هذا المقال- «بنية الإيمان»، التي تركز أساساً على طبيعة العلاقة التي تنشأ بين مجموعة من الأفراد، وبالتالي، فإن الإيمان -حسب توماس هوبز- لا يشكل التزاماً، فلا يمكن إكراهه إِيَّ كان على الاعتقاد، ففقدان الإيمان أو التحول من دين لدين آخر لا يمكن أن يشكل مخالفة؛ إذ إن المحافظة على الدين لا تركز على طاعة ووفاء مخلصي الكنيسة بقدر ما يتعلق بمسؤولية رجال الكليروس أنفسهم كالقساوسة والكهنة، كون هؤلاء هم من يثيرون مشاعر الإيمان في أنفس الأفراد، وبالتالي فهم من يتحملون فقط مسؤولية فقدان الإيمان والتحول عن الدين، فلا بد أن

بين الفرضية والمنهج والاستنتاج، وهو ما يمكن من تحديد ماهية ومحتوى الأشياء، في المقابل، فإن الإيمان يستند إلى «علاقة بين الأفراد»، وبالتالي فإن محتوى هذه العلاقة هو الذي يحدد شدة وقوة الإيمان ويزوده بالمسوغات الضرورية. وبطبيعة الحال، فإن الأفراد يؤمنون بأشياء يجهلون ما دون أدنى علم بها، فالكثير من الموضوعات الميتافيزيقية -كأصل الكون والمصير والمستقبل والإله والملائكة- يتقبلها الإنسان عن طريق الإيمان، وليس عن علم، لأنهم يعتقدون أنهم غير قادرين على فهمها وسبر أسرارها. يقول هوبز في هذا الإطار: «وحين لا يبدأ خطاب إنسان بالتعاريف، فيما أن يبدأ بشكل آخر من التأمل الخاص به، وهو عندئذ يسمى أيضاً رأياً، وإما أن يبدأ بقول شخص آخر لا يشك بقدرته على معرفة الحقيقة ولا بنزاهته ولا بلجؤه إلى الخداع، وعندئذ لا يتعلق الخطاب بالشئ بقدر ما يتعلق بالشخص، ويسمى الحل تصديقاً أو إيماناً: تصديق للإنسان، وإيمان بالإنسان، ويصدق ما يقوله معاً. وبذلك يكون في الإيمان رأياً: أحدهما يتعلق بقول الإنسان، والآخر بفضيلته»^(١٣).

ولما كان الإيمان عند هوبز، يحيل بالدرجة الأولى إلى العلاقة التي تنشأ بين مجموعة من الأفراد، فإن طبيعة هذه العلاقة التي تربط المخلصين برجال الدين هي نفسها التي تفسر قوة الإيمان، وكذا فقدانه لدى بعض الأفراد، ومن ثمة «تحولهم الديني».

(١٢) نفسه، ص ٧٤.

(١٣) نفسه، ص ٧٤.

توماس هوبز- يُعزى إلى جهل البشر بطبيعة الالتزام الإيماني والالتزام السياسي وعدم الملاءمة بين الإيمان والالتزام السياسي، وهو ما يضعف الدولة.

مما لا شك فيه أن التداخل بين الجانب السياسي والجانب الديني له عواقب وخيمة على استقرار الدولة ومؤسساتها، فعندما يصبح الحاكم السياسي الرجل الأول في الكنيسة، فإنه يخضع بذلك لسلطته السياسية إلى التحولات التي تمس المعتقدات الدينية للأفراد، فالإيمان -كما رأينا- عرضة للتحويل الدائم والتغير المستمر اللذين يفلتان لرقابة الحاكم السياسي، إذ لا يمكنه التحكم في المعتقدات الدينية والسيطرة عليها، وعلاوةً على ذلك، فإن أي محاولة لتعزيز قيمة وقوة القوانين السياسية بالاستناد إلى جاذبية المقدس يُعرض السلطة السياسية إلى مصدر من مصادر التحويل الاجتماعي الذي لا يمكنها التحكم فيه، وهو ما يؤدي إلى عدم الاستقرار في أركان الدولة.

في أصل ومصدر السياسية العلمانية «الأبدية»:

تُشكل موافقة المواطنين على تفويض سلطتهم إلى سلطة سياسية يخضعون لها طواعية أساسًا لكل سلطة سياسية، وهذا المفهوم مرتبط بقضية «التمثيل» (representation)، فالقول بأن الحاكم يتمتع «بالصفة التمثيلية» يعني أن سلطته تنبع

يتحاشوا التصرفات والسلوكيات التي من شأنها أن تصدم المخلصين. إن الإيمان، يقول توماس هوبز، لا يشكل أمراً بل هو النصيحة.

في المقابل، فإن «بنية الالتزام السياسي» تركز على فكرة «العقد» بين جموع المتعاقدين وتستند إلى قضية الواجب. وإذا كان الإيمان هو تصديق بأشياء نجهلها، فإن «العقد» هو نتيجة «لمعرفة» الأفراد وإدراكهم للشر والسوء والأذى الذي يلحقه بعضهم بالبعض الآخر في حالة غياب سلطة سياسية رادعة قادرة على منع العنف والمحافظة على الحق في الحياة، ومن ثمة خضوعهم طواعية للسلطة المطلقة للحاكم السياسي.

يشكل الالتزام السياسي -حسب توماس هوبز- ضرورة بالنسبة للأفراد؛ إذ لا يمكنهم الانسحاب من «العقد» أو الانعزال عن الجماعة السياسية إلا في حالة زوال السلطة السياسية بفعل الحروب على سبيل المثال. نشير في هذا الصدد إلى أن الحاكم السياسي -على خلاف رجل الدين- لا يسدي نصائح بل يُقر أوامر قطعية.

إن المشكل في شكله العام يكمن في العلاقة بين «الإيمان كما هو عليه الآن» من جهة و«السياسة كما يجب أن تكون عليه» من جهة أخرى، نقصد بذلك الفارق أو البعد بين «ما هو عليه» و«ما يجب عليه أن يكون» بين الدين والسياسة المثالية. نستشف من هذا أن الارتباط التاريخي بين الدين والسياسة -حسب

وملك إنجلترا جاك الأول فهم يدعون «الأصل الإلهي» للسلطة السياسية. لقد بقي هؤلاء أوفياء للتقاليد الإمبريالية التي تعود إلى القرن الثاني عشر، ومن ثمة فهم يعتبرون الحاكم السياسي بمثابة «مُمثل» للسلطة الإلهية، وهذه السلطة تؤول إليه دون وساطة الكنيسة، إذ إن الفكرة التي مفادها أن الحاكم السياسي تربطه علاقة مباشرة مع «الإله» هي التي تُؤسس للسلطة السياسية وتُعطيه الشرعية الكاملة لإخضاع الكنيسة لنفوذها.

إن خصوصية طرح توماس هوبز في هذا النقاش هي المفارقة التي تكمن في كون توماس هوبز-المدافع عن حق الملك العلماني ضد تدخل الكنيسة في شؤون السياسة- قد تبنى -بخصوص أصل ومصدر السلطة السياسية- نظريات أولئك الذين يرون أن السلطة السياسية هي أدنى مرتبة من الدين.

القسم الثالث من كتاب «اللفياتان» يمكننا من فهم هذه المفارقة، ففي هذا القسم الذي يعالج فيه هوبز «الدين المسيحي كما يجب أن يفهم»، يدافع هذا الأخير عن الفكرة التي مفادها أن الدين المسيحي لا يُشكل سلطة ولا يُؤسس لها. حسب توماس هوبز، فإننا نجد إقراراً «بالقصور السياسي» للدين في «العهد القديم»، ليس الوحي الإلهي الذي تلقاه موسى (عليه السلام) الذي أرسى سلطته السياسية على بني إسرائيل، بل على العكس من ذلك، فإن خضوعهم السياسي لموسى (عليه السلام) هو من جعلهم يعترفون بأن

من رضا وقبول المواطنين، في هذه الحالة، يتعلق الأمر بنظرية علمانية بحثة للسلطة السياسية. يُبد أن هذه النظرية العلمانية للسلطة السياسية تستمد خلفيتها ومصدرها من الكنيسة؛ إذ إن الفكرة التي مفادها أن سلطة الحاكم السياسي وشرعيتها متأثرتان من موافقة المواطنين نجدها خاصة عند كبار علماء اللاهوت المسيحي من أمثال عالم اللاهوت اليسوعي الإسباني فرانسيسكو سواريز(١٣) والكاردينال الإيطالي روبرت بلارمين(١٤)، والمصلح الفرنسي البروسنتاني جون كالفن، بعبارة أخرى، فإن هذه الفكرة تجد أسسها النظرية عند المدافعين عن سيادة الكنيسة والداعين إلى إخضاع السلطة السياسية إلى السلطة الدينية، نشير إلى أن تأكيد هؤلاء على «الصنع البشري» المحض للسلطة السياسية يهدف إلى البرهنة على أن السلطة السياسية هي أدنى منزلة من الدين.

في المقابل، فإن الذين يؤكدون على سيادة وسمو السلطة السياسية على الدين، أو على الأقل استقلاليتها بالنسبة للدين، من أمثال اللاهوتي الانجليكاني الإنكليزي ريتشارد هوكر^(١٥) والفيلسوف الإنكليزي روبرت فيلمر^(١٦)

(١٣) فرانسيسكو سواريز (Francisco Suarez): ولد في عام ١٥٤٨ بغرناطة وتوفي في ١٦١٧ بلشبونة، وهو فيلسوف عالم لاهوت يسوعي إسباني.

(١٤) روبرت بلارمين (Roberto Bellarmino): ولد بتوسكانا بإيطاليا في عام ١٥٤٢ وتوفي بروما في عام ١٦٢١، وهو كاهن يسوعي إيطالي وعالم لاهوت وكتّاب، وهو من بين الذين شاركوا في محاكمة «برونو جيوردانو» في عام ١٦٠٠.

(١٥) ريتشارد هوكر (Richard Hooker): ولد في عام ١٥٥٤ وتوفي في عام ١٦٠٠، وهو عالم لاهوت إنكليزي، ويعتبر من بين مؤسسي الفكر اللاهوتي الانجليكاني.

(١٦) روبرت فيلمر (Robert Filmer): ولد في عام ١٥٨٨ وتوفي في عام ١٦٥٣، وهو فيلسوف إنكليزي.

وسيادتها على السلطة السياسية، التي تحاول الحد من صلاحيات الحاكم السياسي العلماني؟ بما أن الإشكال السياسي للدين يجد جذوره في كون المعتقدات الدينية تُفَلت من رقابة السلطة السياسية، فإنه من الواضح أن محاولة الحاكم السياسي حل هذا الأشكال بإرغام الأفراد على التحول الديني يجعله يقع في تناقض. فعلى الحاكم السياسي أن يقر بأن كل سلطة هي سلطة سياسية علمانية وأن يخضع بموجبها الأفراد ورجال الاكليروس لسلطته، وأن كل سلطة تتمتع بها الكنيسة -إن وجدت- هي متأية من سلطة الدولة، إذ إن الحاكم السياسي هو المؤهل الوحيد للبت في القضايا الدينية والديوية. ولكن السؤال الذي يبقى مطروحاً هو: كيف للحاكم السياسي أن يُرغم الأفراد على ضرورة الانصياع لأوامره ونواهيهِ إذا كان هؤلاء يؤمنون بأن كل سلطة مصدرها الإله؟

قصد إيجاد حل لهذه المعضلة، يركز توماس هوبز على معطيات التاريخ وخاصة علم اللاهوت التاريخي: في القسم الأخير من «اللفيائان»، يفسر هوبز التاريخ الديني والسياسي لإنجلترا منذ القطيعة مع روما تحت حكم هنري الثامن (Henri VIII) إلى غاية الحرب الأهلية التي كانت تدور في إنجلترا والتي تزامنت مع كتابته «اللفيائان»- بمثابة اطراد تاريخي استطاعت من خلاله السلطة السياسية استرداد «استقلاليتها» تجاه السلطة الدينية. في هذا الصدد، يتصور

«الوصايا» هي من وحي الرب. وعلاوةً على ذلك، فإن الشيوقراطية (theocracy) لا يمكنها النشأة والاستمرار دون توظيف الإنسان لحيلته السياسية وحكته وخداعه.

يشدد توماس هوبز على القول بأن الديانة المسيحية تدعو إلى «مملكة الرب» التي لا يمكن أن يكون لها وجود في عالمنا «الأرضي»، أي أنه لا وجود لسلطة باستثناء السلطة العلمانية، فكل سلطة تتمتع بها ديانة ما، هي في الحقيقة متأية بالضرورة من سلطة الحاكم السياسي أو الدولة، فإذا حظيت الديانة المسيحية أحياناً بسلطة سياسية فذلك يكون له الفضل غالباً للحاكم السياسي؛ هذه هي جملة الأفكار الهوبزية التي تتعلق بقضية العلاقة بين الدولة والكنيسة، وكذا «النصوص الدينية» عندما تكون قراءتها قراءة صائبة.

بيد أن هذه الرؤى التي جاء بها هوبز تعترضها رؤى ومعتقدات وقناعات معاصريه من جهة، وكذا حالة الغموض التي تكتنف العلاقة بين السياسة والدين من جهة أخرى، وبشكل عام، إذا كان الإشكال يتعلق بالتعارض بين «السياسة كما يجب عليها أن تكون» و«الإيمان كما هو»، فإن الخلاف في هذه الحالة يضع «الدين المثالي» في مواجهة «الوضع السياسي الفعلي».

لكن، ما موقف توماس هوبز من هذا الوضع الذي تدعي فيه الكثير من الكنائس المسيحية الكاثوليكية والبروستنتانية تفوقها

توماس هوبز تاريخ إنجلترا على أنه الوسيلة التي من خلالها تجسدت «كلمة الإله» (Word of God) ووضعت المؤسسات التي تتوافق مع التفسير المنصف والمناسب للدين المسيحي. وقد شكل مطلب التسامح الديني الذي دعت إليه الطوائف البروستنتانية المستقلة تحت حكم كرومويل تنويجاً لهذا التاريخ؛ لأنه وضع نهاية لفكرة «دين الدولة» وكرس الفصل التام بين السلطات العلمانية والسلطات الدينية. بيد أن هذا الطرح ينطوي على مفارقة من جهة؛ لأنه يخضع ظهور سياسة علمانية وعقلية محضة إلى التحول الديني، وهنا نقصد تطرف «الإصلاح»، ومن جهة ثانية فإن هوبز يوحي ضمناً بأن التحول الديني هو من «تصميم الإله»، وبالتالي فإن الإله هو من يجعل السلطة السياسية ممكنة.

حتى وإن كانت كل سلطة هي سياسية علمانية عند توماس هوبز، فإن هذه السلطة لا تكون لها قائمة دون وضع ديني معين، بدوره يُفقد لرقابة السلطة السياسية، أو بعبارة أخرى، فإن المعتقدات الدينية للأفراد هي شرط لازم لأي إمكانية قيام سلطة سياسية علمانية. هذا الطرح الذي يقترحه توماس هوبز يذكرنا بالعلاقة التي تَطْبَعُ «التراتبية الهرمية» (Hiérarchie) حسب عالم الاثروبولوجيا الفرنسي لويس دامونت (Louis Dumont) (IV): «ضم الضد» (l'englobement) الأهلوية ما بين ١٦٤٠ و١٦٦٠.

ماذا تبقى إذن للحاكم من خيارات حتى يتمكن من إيجاد حل للمشكل السياسي للدين؟ في الحقيقة، يبقى حل هذا المشكل مستعصياً بالنسبة للحاكم، وأن الخيار الوحيد

تجدد الإشارة إلى أن هذا الحل التاريخي الذي يقترحه توماس هوبز يبقى حلاً طارئاً، فقد تبين أن تفسيره لحركة التاريخ ينبع من معتقداته وأماله، وليس عن «معرفة»، وهو ما يفسر أن التاريخ لم ينصف رؤاه. فلقد رفضت حكومة كرومويل وكذا النظام الملكي -الذي تمت استعادته- التسامح الديني. ليس إذن من باب المصادفة أنه -بعد مرور سبع عشرة سنة من ظهور كتابه- تم إسقاط هذا التفسير من النسخة اللاتينية «للفيئان» وكذا «بهيموث» (Behemoth)، الذي ضمنه تاريخ الحرب

الاثروبولوجيا الفرنسي لويس دامونت (Louis Dumont) (IV): «ضم الضد» (l'englobement)

(17) Cf. Toffin Gérard. Louis Dumont (1911-1998). In: *L'Homme*, 1999, tome 39 n°150. De la différence et de l'exclusion. pp. 7-13.

مُتَأَتية من الإله. كان توماس هوبز يسعى إلى إقناع مواطنيه بأن الإله لا يطالبهم إلا بطاعة الحاكم السياسي والإيمان ببعض المعتقدات البسيطة. في السياق ذاته، يوجه هذا الأخير نقداً لادعاً للكنيسة الرومانية التي استغلت لعقود طويلة سذاجة المجتمعات الأوروبية باختلاقها لعقائد ومعتقدات جديدة لا تمت بصلة للدين «الحقيقي» كفكرة «الجحيم»، وأن الكنيسة هي تجسيد «لمملكة الرب» في الأرض، وهذا بهدف تحقيق مآرب ومكاسب شخصية.

باعتراضه ودحضه لهذه المعتقدات التي يتقاسمها المسيحيون، عرّض توماس هوبز نفسه للخطر: إذ إن إصلاح «المخيل الديني» لمواطنيه كان يتهياً له على أنه ضروري لتعديل ثقافة الأفراد. لا بد أن يتخلى هؤلاء عن «مخاوفهم اللاعقلانية» التي تغذي جبروت الكنيسة الرومانية، وأن يكونوا على وعي تام «بالمخاوف العقلانية» كالموت والخطر الذي يحدق بهم في حال غياب سلطة سياسية رادعة، وهو ما يُمكن من فهم حقيقي لجوهر السلطة المدنية. وأخيراً يقر هوبز بأن الوعي الشعبي بضرورة إقامة سياسة علمانية في إطار دولة مدنية لا يُمكن أن يُختزل فقط في توجيه النقد إلى «الدين الفاسد»، بل لا بد من إعداد الضمائر لمجيء سياسة عقلية وغير لاهوتية.

الذي يبقى بيده هو فرض «دين للدولة» وأن يكون حذراً في تعامله مع هذا الوضع الحساس والصعب.

خاتمة:

تكمن أصالة أفكار توماس هوبز السياسية في طرحه لأول مرة في كتابه «اللفيathan» لنظرية «دولة ذات سيادة» كصناعة بشرية بحتة ناتجة عن «عقد اجتماعي»، إذ يمكن اعتبار التأسيس لشرعية السلطة السياسية على «عقد اجتماعي»-في مرحلة تاريخية كانت تعتبر فيها سلطة الملك متأتية من الإله- بمثابة ثورة في مجال علم اللاهوت السياسي آنذاك. ولعل السبب الذي جعل بعض الدارسين يعتبرون توماس هوبز مؤسس الدولة الحديثة هو أنه استطاع التفكير في الدولة على أساس أنها «صناعة بشرية»، يتمكن بموجبها الأفراد من وضع قوانينهم ومؤسساتهم بمنأى عن «التدخل الإلهي». أما سبب إثارة «اللفيathan» لغضب ولسخط العامة والخاصة، فذلك يعود إلى تضمنه لتفسير بعض آيات «الكتاب المقدس»، وبالتالي انتقاده اللادع للكنيسة. في الواقع، كان توماس هوبز على وعي بأثر «المخيل الديني» على المفاهيم والرؤى السياسية لمواطنيه، فهؤلاء يفضلون الموت على عصيان الإله، كما أن الحاكم السياسي لم يكن آنذاك يتمتع بأي سلطة، عدا تلك السلطة التي كان يُفترض أنها